GB.355/INS/12(Rev.1)

منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 355، جنيف، 17-27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥
الأصل: إنكليزي

البند الثاني عشر من جدول الأعمال

آخر المستجدات في تطبيق القرار المتعلق بعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا من منظور ولاية منظمة العمل الدولية

مقدمة

١. اعتمد مجلس الإدارة في دورته ٣٤٤ (آذار/ مارس ٢٠٢٢) قراراً بشأن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا من منظور ولاية منظمة العمل الدولية، مؤكداً على أهمية ولاية المنظمة في أوقات النزاع. وفي وقت إعداد هذه الوثيقة، ما فتئ الوضع يتطور والجهود الدبلوماسية تتكثف لإيجاد حل سلمي وسط اشتداد النزاع المسلح. وفي هذا القرار، طلب مجلس الإدارة من المكتب تقديم كل المساعدة الممكنة إلى الهيئات المكونة الثلاثية في أوكرانيا، وتعليق جميع أنشطة التعاون أو المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية إلى الاتحاد الروسي تعليقاً مؤقتاً، باستثناء المساعدات الإنسانية، إلى أن يتم الاتفاق على وقف إطلاق النار وتنفيذ تسوية سلمية، وذلك مع الحفاظ على أنشطة التعاون أو المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة لصالح كافة البلدان الأخرى التي تقع ضمن اختصاص فريق الدعم التقني المعني بالعمل اللائق التابع لها والمكتب القطري لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في موسكو.[١] كما شدد مجلس الإدارة في دورته ٣٥٤ في حزيران/ يونيه ٢٠٢٥ على ضرورة مواصلة رصد تأثير العدوان على عالم العمل، بما في ذلك من خلال التعاون مع الهيئات المختصة في الأمم المتحدة من أجل تقييم انتهاكات الحقوق وأوضاع الفئات المتضررة بشكل خاص، مثل العاملين في القطاع البحري وعمال محطات الطاقة النووية.

[١] القرار GB.344/Resolution

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

التأثير على عالم العمل في أوكرانيا

٢. منذ تموز/ يوليه ٢٠٢٥، اشتدت الحرب بشكل كبير. ووفقاً لعدة مصادر تابعة للأمم المتحدة والسلطات الأوكرانية، سُجل في تموز/ يوليه أعلى عدد من الضحايا المدنيين شهرياً منذ أيار/ مايو ٢٠٢٢، إذ قُتل ٢٨٦ شخصاً وأصيب ١ ٣٨٨ آخرون. وكانت الحصيلة مماثلة في آب/ أغسطس بسبب الضربات المتواصلة التي بلغت ذروتها مع الهجوم الجوي واسع النطاق في ٦ أيلول/ سبتمبر، حيث قصفت أكثر من ٨٠٠ طائرة مسيّرة وصاروخ البنى التحتية المدنية في عدة مدن.[٢] ومنذ حزيران/ يونيه ٢٠٢٥، واصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان توثيق حالات الاعتقال والتعذيب والترحيل والقتل التي طالت المدنيين الأوكرانيين في الأراضي التي يحتلها الاتحاد الروسي. وأعرب خبراء لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقهم إزاء التقارير التي تفيد بأنّ سكان الأراضي الأوكرانية المحتلة يواجهون ضغوطاً للحصول على جوازات سفر صادرة عن الاتحاد الروسي بغية الوصول إلى فرص العمل والخدمات الاجتماعية وغيرها من الحقوق الأساسية. وفي ظل فرض الاتحاد الروسي لنظم إدارية وقانونية في المناطق المحتلة، جرى تحويل عدد متزايد من المدارس والمستشفيات والمباني الحكومية إلى منشآت عسكرية أو مراكز احتجاز، مما يعطل تقديم الخدمات الأساسية ويعرّض العاملين فيها للخطر.

٣. ولا يزال تأثير الحرب على عالم العمل خطيراً للغاية. ومن بين أكثر الفئات تضرراً موظفو محطة زابوريجيا للطاقة النووية. وتشير المعلومات إلى أنّ ما لا يقل عن ١٥ من العاملين، من بينهم مهندسون وفنيون وأفراد أمن، قد تم احتجازهم تعسفياً على يد القوات المسلحة التابعة للاتحاد الروسي. وفي تموز/ يوليه ٢٠٢٥، تم القبض على مهندسين اثنين بعد رفضهما تسليم بيانات رصد السلامة، بينما أفاد أحد المحتجزين الآخرين بأنّه تم احتجازه في الظلام وتهديده بالإعدام. وحتى حزيران/ يونيه ٢٠٢٥، كان من بين المحتجزين المدنيين ما لا يقل عن ثلاثة موظفين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا و١٥ عاملاً من محطة زابوريجيا للطاقة النووية و٣٧ صحفياً وعاملاً في مجال الإعلام.[٣] ولا يزال عدد الوفيات أثناء العمل في ازدياد. إذ تشير مصادر رسمية إلى مقتل ثلاثة من رجال الإطفاء في كييف في ٦ حزيران/ يونيه ومقتل ثلاثة من موظفي المدارس في منطقة أوديسا إضافة إلى منقذ من نقابة عمال المناجم المستقلة في أوكرانيا في ٢٣ و٢٤ حزيران/ يونيه. وفي آب/ أغسطس، أصيب عاملان كانا يقومان بصيانة خطوط الكهرباء بجروح جراء إطلاق نار في منطقة خيرسون. وفي ٢٨ أيلول/ سبتمبر، قُتلت ممرضة في كييف جراء هجوم بطائرة مُسيّرة.[٤] كما أفادت منظمة IndustriALL بأنّ صحفياً فرنسياً قُتل وجُرح صحفي أوكراني في غارة بطائرة مُسيّرة في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر.[٥] كما يستمر تدمير المناجم والمنشآت الصناعية في تهديد آلاف الوظائف وزعزعة استقرار الاقتصادات المحلية. وبحسب النقابات الأوكرانية المنتسبة إلى IndustriALL، فقد أصيب ما لا يقل عن ٦٧٦ عاملاً وقُتل ١٤٦ آخرون بين كانون الثاني/ يناير وتموز/ يوليه ٢٠٢٥ في غارات استهدفت مواقع صناعية ووسائل نقل. وفي ٨ آب/ أغسطس، تسبب قصف منجم دوبروبيلسكا في حدوث فيضانات بينما كان تسعة من عمال المناجم تحت الأرض؛ وقد تم إجلاؤهم جميعاً بسلام. وفي ١٠ آب/ أغسطس، تسببت غارات على بيلوزيرسكي في إصابة أربعة أشخاص، من بينهم عامل طوارئ، وإلحاق أضرار بمنازل عمال المناجم.[٦]

---

[٢] انظر:
United Nations, “UN Provides Urgent Support after ‘Massive’ Russian Attack across Ukraine”, UN News, 7 September 2025.
Human Rights Monitoring Mission in Ukraine, “Protection of Civilians in Armed Conflict – July 2025”, 13 August 2025.

[٣] انظر:
United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), “Treatment of Civilians Deprived of their Liberty in the Context of the Armed Attack by the Russian Federation against Ukraine”, 23 September 2025; and “Experts of the Committee on Economic, Social and Cultural Rights Commend Russian Federation on Efforts to Alleviate Poverty, Raise Concerns about Occupational Safety and Reported Rights Violations in Occupied Ukrainian Territories”, 10 September 2025.

[٤] رسالة من اتحاد النقابات الحرة في أوكرانيا مؤرخة ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥. تستشهد الرسالة ببيانات من دائرة العمل الحكومية في أوكرانيا عن العمال القتلى والجرحى منذ بداية عام ٢٠٢٥.

[٥] انظر: OHCHR, “Report on the Human Rights Situation in Ukraine, 1 December 2024 – 31 May 2025”, 30 June 2025

[٦] رسالة من نقابة عمال المناجم المستقلة في أوكرانيا مؤرخة ١١ آب/ أغسطس ٢٠٢٥ موجهة إلى IndustriAll ومشتركة مع منظمة العمل الدولية.

٤. وفي القرار الذي اعتمده مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠٢٢، يدعو الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، وفقاً للقانون الوطني والقانون الدولي المعمول به، إلى حماية وضمان حقوق العمال وتوفير بيئة آمنة لجميع الأوكرانيين الفارين من أوكرانيا. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، استقر تدفق المهاجرين خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥. وبلغ عدد اللاجئين الأوكرانيين في العالم ٥,٨ مليون شخص حتى ٣ تشرين الأول/ أكتوبر، منهم ٥,٢ مليون لاجئ في الاتحاد الأوروبي، حيث جرى تمديد تطبيق التوجيه المتعلق بالحماية المؤقتة (التوجيه 2001/55/EC) حتى آذار/ مارس ٢٠٢٧.[٧] ولا تزال الحماية المؤقتة هي النظام القانوني الأكثر تطبيقاً، حيث يستفيد منها ٩٣ إلى ٩٥ في المائة من اللاجئين الأوكرانيين في الاتحاد الأوروبي، في حين أنّ ١ إلى ٢ في المائة منهم فقط حصلوا بعد ذلك على تصاريح إقامة قصيرة أو طويلة الأجل. وبلغت حركة التنقل عبر الحدود ذروتها في تموز/ يوليه ٢٠٢٥، إذ تم تسجيل ٣,٣ مليون حالة عبور، وهو أعلى معدل شهري في العام. وللمرة الأولى منذ الربيع، سجلت البلاد عدد دخول أكبر من عدد خروج، في إشارة إلى زيادة في العودة لفترات قصيرة.[٨]

٥. ولا تزال التوقعات الاقتصادية لأوكرانيا هشة. إذ يتوقع البنك الوطني الأوكراني أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي ٢,١ في المائة في عام ٢٠٢٥، ليبلغ ٢ إلى ٣ في المائة في الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧، وفقاً لتوقعات البنك الدولي.[٩] وكما هو مؤثق في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٢٥ عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، تشير البيانات الوطنية الأولية إلى أنّ آثار الهجمات على البنية التحتية للطاقة، إلى جانب القيود المفروضة على الصادرات، تقضي على المكاسب التي تحققت في قطاعات البناء والتصنيع والتجارة.[١٠] ووفقاً لمصادر رسمية أوكرانية، بلغ معدل التضخم ١٤,٣ في المائة في حزيران/ يونيه ٢٠٢٥، مسجلاً انخفاضاً طفيفاً عن العام السابق، بالرغم من أنّه لا يزال مرتفعاً بسبب تعديلات التعريفات الجمركية واضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد وضغوط التكاليف الهيكلية. وشهد مناخ الأعمال تحسناً طفيفاً في منتصف عام ٢٠٢٥، حيث تجاوز مؤشر توقعات نشاط الأعمال المستوى المحايد لأول مرة منذ أكثر من عام، مدفوعاً بتجدد الطلب في قطاعي البناء والتجارة، على الرغم من أنّ الصناعة والخدمات ما زالت تواجه تكاليف إعادة إعمار مرتفعة ونقص اليد العاملة الماهرة.[١١] كما أنّ النقص المستمر في اليد العاملة الناتج عن التعبئة العسكرية والهجرة قد زاد من المنافسة على العمال المهرة، مما أدى إلى ارتفاع متوسط الأجور في أوائل عام ٢٠٢٥ بنسبة ٢٤ في المائة مقارنة بالعام السابق.[١٢]

٦. ولا تزال المنشآت المتوسطة والصغيرة، التي تمثل أكثر من ٨٠ في المائة من الوظائف وحوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، تشكل العمود الفقري للاقتصاد الأوكراني، ولكنها تمارس أنشطتها في ظل ظروف تتسم بعدم اليقين المستمر والحاجة إلى الحفاظ على الموارد.[١٣] ورغم أنّ ٩٠ في المائة من هذه المنشآت تواصل نشاطها، فإنّ هوامشها التشغيلية ضيقة للغاية. وتشير ديناميات التوظيف إلى تفاوت واضح، ففي حين أبلغ ربع الشركات عن زيادة في عدد موظفيها، أبلغت أكثر من ٤٠ في المائة منها عن تقليل عددهم فيها، مما يعكس ضعف القدرة على الصمود وحدة النقص في اليد العاملة. وتتمثل أبرز التحديات في ارتفاع تكاليف المدخلات وفقدان العمال المهرة وضعف القوة الشرائية وتراجع القدرة على التخطيط الاستراتيجي. ووفقاً لتقرير البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، فإنّ ٦١ في المائة من أصحاب المشاريع يعتزمون مواصلة نشاطهم الحالي، إذا استمرت الحرب.[١٤] وتشمل استراتيجيات التكيف المتبعة ما يلي: خفض

---

[٧] انظر:
Operational Data Portal, "Ukraine Refugee Situation" and "Displacement Patterns, Protection Risks and Needs of Refugees from Ukraine – August 2025".

[٨] انظر: United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "Border Monitorings"

[٩] مجموعة البنك الدولي، "منطقة أوروبا وآسيا الوسطى: الاستثمار في الوظائف هو مفتاح تعزيز الإنتاجية ودفع عجلة النمو"، بيان صحفي، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥.

[١٠] انظر: OHCHR, "Report on the Human Rights Situation in Ukraine, 1 December 2024 – 31 May 2025", 30 June 2025

[١١] انظر:
National Bank of Ukraine, "Businesses Improve Their Still-Guarded Economic Expectations – Business Outlook Survey in August", 1 September 2025.

[١٢] انظر: Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *OECD Economic Surveys: Ukraine 2025*, May 2025

[١٣] انظر:
Ministry of Economy, Environment and Agriculture of Ukraine, "SME Resilience Alliance: A Year of Tangible Results for Ukraine's Economic Recovery", 19 June 2025.

[١٤] انظر: European Bank for Reconstruction and Development (EBRD), "SMES In Wartime: Trends, Challenges And Needs"

التكاليف وتنويع الصادرات والاستثمار في المعدات وأمن الطاقة والاستخدام الانتقائي للذكاء الاصطناعي من أجل ترشيد العمليات.

◄ المساعدة التي تقدمها منظمة العمل الدولية إلى الهيئات المكونة الثلاثية وأثرها على تنفيذ استراتيجية منظمة العمل الدولية للتعاون من أجل أوكرانيا خلال الفترة الانتقالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ والتعاون الإنمائي في أوكرانيا

إجراءات الحكومة والهيئات الثلاثية

٧. وقّعت الهيئات المكونة الثلاثية مذكرة تفاهم بشأن إصلاح قانون العمل خلال المؤتمر الرابع بشأن إعادة إعمار أوكرانيا (روما، تموز/ يوليه ٢٠٢٥)، الذي دعم فيه المكتب مشاركة الهيئات المكونة. واختتم مشروع لمنظمة العمل الدولية بتمويل من حكومة كندا بمساهمة كبيرة في عملية الإصلاح، توّجت بست جولات من المشاورات التقنية حول مشروع قانون العمل، وبمشاركة خبراء من منظمة العمل الدولية. كما وقّع المكتب مبادرة جديدة بتمويل من الاتحاد الأوروبي لدعم أوكرانيا في مواءمة إدارة سوق العمل وتقديم التوجيه لها بشأن معايير العمل الدولية، وبالتالي دعم تطبيق عناصر من مكتسبات الاتحاد الأوروبي التي تتوافق مع هذه المعايير. ويقدم المكتب أيضاً الدعم لمفتشية العمل الحكومية في تصميم أدوات جديدة لجمع البيانات حول استغلال العمال، بما في ذلك المعلومات المستمدة من مصادر عامة. ومن المقرر تنفيذ تدريب تجريبي بحلول نهاية عام ٢٠٢٥.

٨. ويواصل المكتب مساعدة الهيئات المكونة المعنية على تعزيز الحوار الاجتماعي. ولا يزال الحوار حول التدابير التي يتعيّن اتخاذها في إطار إصلاح العمل والعمالة والأنشطة الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية يحظى بالدعم المقدم في إطار المشروع الممول من الحساب الإضافي للميزانية العادية. ويتضمن المشروع مكوناً مخصصاً لإدماج معايير العمل الدولية في الممارسات القضائية، من خلال برنامج لتدريب المدربين شارك فيه ١٨ وسيطاً في مجال العمل و١٦ قاضياً أوكرانياً، بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (مركز تورينو). كما يدعم مشروع آخر لمنظمة العمل الدولية بتمويل من حكومة الدانمرك التعافي المبكر وتعزيز الحوار الاجتماعي في منطقتي أوديسا وميكولايف، عبر تطبيق نموذج الشراكات المحلية للتوظيف. ويجري تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للعمالة ٢٠٣٠ وبرنامج الضمان المعزز للشباب، وهما مبادرتان تم وضعهما بمشاركة الشركاء الاجتماعيين في إطار مجموعات عمل مشتركة بين المؤسسات، بفضل التسهيلات التي قدمها الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا. كما نُظمت ورشة عمل ثلاثية الأطراف من أجل تحديد أولويات برنامج تعزيز العمل اللائق المطبق في أوكرانيا للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩.

٩. وفي إطار الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى سد الفجوة في الأجور بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠، قدم المكتب دعماً ونظم تدريباً، بمساعدة منظمة العمل الدولية، حول المساواة في الأجور وتطبيق اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)، في مركز تورينو في تموز/ يوليه ٢٠٢٥. وعقب التدريب، قامت الهيئات المكونة الثلاثية بإعداد خارطة طريق لإدراجها في خطة تنفيذ الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩. ويهدف مشروع آخر لمنظمة العمل الدولية مستوحى من مبادرات المنظمة في مجال رعاية الأطفال وممولّ من حكومة السويد إلى تعزيز وصول النساء إلى فرص العمل من خلال حلول جديدة وميسورة التكلفة لرعاية الأطفال في المناطق الواقعة على طول خط المواجهة، مع دعم إصلاح سياسات التعليم قبل المدرسي والإجازة الوالدية. كما يقدم المكتب دعماً تقنياً إلى وزارة السياسة الاجتماعية والأسرة والوحدة في أوكرانيا لتطوير مشاريع تعديلات تتعلق بدعم الأسر التي لديها أطفال وتحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الأسرية. ويستمر تقديم الدعم التقني في مجال إصلاح نظام المعاشات التقاعدية، حيث يجري وضع توقعات اكتوارية حتى عام ٢١٠٠، وقد تم إحالة النموذج المرجعي إلى الوزارة لدراسته.

١٠. وفي إطار تعزيز النهج القطاعي للعمل، بدأ المكتب في إجراء بحوث حول قطاع النقل في أوكرانيا، مع التركيز على آثار الحرب على العمالة وظروف العمل، وذلك استكمالاً للتعاون القائم بين منظمة العمل الدولية وجهات رصد حقوق الإنسان. وتحقيقاً لهذا الغرض، أُجريت مراجعة أدبية أسفرت عن إعداد مذكرة مفاهيمية تمهيداً لإصدار وثيقة سياسية بهذا الشأن. وبالتوازي مع ذلك، وفي إطار الجهود الأوسع للمكتب لتفعيل نهج قطاعي لبرنامج العمل اللائق، عُقدت مشاورات متابعة مع ممثلين عن العمال وأصحاب العمل في قطاع الطاقة. وقد ساعدت هذه المناقشات في تحديد الاحتياجات ذات الأولوية في مجال السلامة والصحة المهنيتين وظروف العمل، لاسيما بالنسبة للعمال المكلّفين بصيانة شبكات الطاقة في بيئات عالية الخطورة، تمهيداً لمشروع جديد للتعاون الإنمائي يركز على السلامة والصحة المهنيتين في القطاعات الحيوية.

١١. وتقوم أوكرانيا حالياً بإصلاح التشريعات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين. وفيما يتعلق بمشروع القانون رقم ١٠١٤٧ بشأن السلامة والصحة المهنيتين، أبلغت الشبكة العالمية IndustriALL ورابطة نقابات العمال الحرة التابعة لها في أوكرانيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية بشكل منفصل عن مخاوفهما بشأن مقترحات التعديل التي سيبحثها البرلمان قريباً في إطار قراءته الثانية لمشروع القانون. ورداً على ذلك، أبلغ المكتب الحكومة في رسالة رسمية بأنّ المسألة ستُحال إلى لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات للنظر فيها. وتواصل منظمة العمل الدولية دعم الجهود الوطنية لتعزيز السلامة والصحة المهنيتين، بما في ذلك الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في مكان العمل. ونظم اتحاد نقابات العمال في أوكرانيا ١٢ دورة تدريبية إقليمية، وقامت منظمة العمل الدولية، بدعم من مشروع الحساب التكميلي للميزانية العادية، بتقديم المساعدة لاتحاد منظمات أصحاب العمل في أوكرانيا في مجال الرعاية الصحية من أجل وضع معيار مهني لمتخصصي السلامة والصحة المهنيتين ومديري الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. وقام اتحاد أصحاب العمل في أوكرانيا بدعم ١٢ شركة من أجل تطوير برامج للصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في مكان العمل، وهو يخطط لدعم ١٢ شركة أخرى بحلول نهاية عام ٢٠٢٥. كما يعمل على إطلاق برنامج لإعادة إدماج ٢١٥ شخصاً من المحاربين القدامى. علاوة على ذلك، نظم المكتب اجتماعاً تنسيقياً مع الشركاء الاجتماعيين ومنظمة الصحة العالمية والمركز الأوكراني لتنسيق الصحة العقلية من أجل دعم توسيع خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في عالم العمل.

١٢. وتواصل منظمة العمل الدولية تعزيز تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا لضمان مراعاة معايير العمل الدولية بشكل كامل عند رصد حقوق الإنسان وتطبيق القانون الإنساني، ولإرساء آليات للإبلاغ عن انتهاكات حقوق العمال في الأراضي المحتلة. وفي إطار متابعة السلسلة الثانية من الدورات التدريبية المشتركة بشأن انتهاكات حقوق العمال التي نُظمت لصالح مراقبي بعثة الامم المتحدة، قام المكتب بتيسير عقد اجتماع للتواصل بين أعضاء البعثة ونقابات العمال في أوكرانيا لدعم تطوير آلية للإبلاغ عن الشهود على هذه الانتهاكات. كما واصل المكتب تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في أوكرانيا من خلال قيادة مجموعة النتائج الاستراتيجية الخاصة بالوظائف اللائقة والنمو الاقتصادي الشامل، وذلك بهدف تعزيز البرمجة المشتركة والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تواصل منظمة العمل الدولية تعزيز الوظائف الخضراء لإعادة إدماج المحاربين القدامى، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي هذا الصدد، قدم المكتب خارطة طريق وحدد المجالات ذات الأولوية لتنمية المهارات الخضراء، بهدف دعم عملية التعافي المستدام في أوكرانيا.

نقابات العمال

١٣. تواصل منظمة العمل الدولية دعم نقابات العمال في توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها لأعضائها، مع التركيز على الفئات الاكثر استضعافاً مثل النازحين داخلياً والأشخاص ذوي الإعاقة والمحاربين القدامى والعاملين في الخطوط الأمامية. وقد ساعد المكتب في تعزيز خدمات الحماية القانونية التي تقدمها رابطة نقابات العمال الحرة ونقابة عمال النقل البحري في أوكرانيا، من خلال إنشاء وتشغيل مراكز قانونية في المناطق الواقعة على طول خط المواجهة. وكانت هذه الخدمات تركز في البداية على تقديم المشورة القانونية لصالح ٢٩٩ عاملاً من عمال المناجم النازحين من منطقة دونيتسك وغيرهم من النازحين، بالإضافة إلى ١٦٨ عاملاً من العاملين في المجال البحري. وتوسع فيما بعد نطاق هذه الخدمات ليشمل أيضاً الدعم النفسي والاجتماعي للنازحين داخلياً وأسرهم، حيث استفاد منها ٢٧٦ عاملاً.

١٤. وبدعم من مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال في منظمة العمل الدولية، قام اتحاد عمال الزراعة والصناعة في أوكرانيا بتوسيع برامج التوعية حول مخاطر الألغام، استفاد منها أكثر من ٥٠٠٠ عامل زراعي من خلال شبكة من المدربين الذين تم تدريبهم على تعزيز الالتزام بمتطلبات السلامة المهنية واستثارة الوعي بمخاطر الألغام والذخائر غير المنفجرة.

١٥. ويواصل مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال أيضاً تقديم المساعدة التقنية لنقابات العمال في أوكرانيا، بما في ذلك نقابة البحارة وغيرها من النقابات الفرعية الأكثر تضرراً من الحرب وينسّق أنشطته معها.

منظمات أصحاب العمل

١٦. تواصل منظمة العمل الدولية تقديم الدعم إلى منظمات أصحاب العمل ومنظمات الأعمال في تطوير خدمات جديدة لمواجهة تحديات الحرب وتعزيز الممارسات المهنية الشاملة والمستدامة. وتستند هذه الأنشطة بشكل كبير إلى الإنجازات السابقة وتهدف استراتيجياً إلى تنويع وتوسيع نطاق الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات. علاوة على ذلك، يستمر تشجيع تطوير روح تنظيم المشاريع من خلال مشاريع تمولها بلجيكا والدانمرك، مع التركيز بشكل خاص على توسيع نطاق برنامج "كيف تبدأ مشروعك وتحسّنه". وفي عام ٢٠٢٥، استفادت ٢٢٦ منشأة ناشئة حديثاً من تدريبات هذا البرنامج، بينما حصلت ٢٥ منشأة صغيرة نُقلت من مناطق الحرب على منح صغيرة لتمكينها من مواصلة أنشطتها.

١٧. وبدعم من منظمة العمل الدولية، أطلق اتحاد أصحاب العمل في أوكرانيا خدمة جديدة لدعم المنشآت المتضررة من الحرب، تُقدم من خلال منصة رقمية للتواصل بين الأعمال، توفر معلومات عن لوائح التجارة الخارجية والمزايا الضريبية وفرص الاستثمار لموردي المعدات الأجانب، بالإضافة إلى الإعانات والبرامج التمويلية المتاحة لشراء الآلات من أجل استعادة دورات الإنتاج. ومنذ أيار/ مايو ٢٠٢٥، نظم اتحاد أصحاب العمل أربع فعاليات للتواصل بين الشركات الأوكرانية، شملت زيارات إلى مصانع في إيطاليا وألمانيا، بالإضافة إلى عقد ورشة عمل في إطار المؤتمر الرابع بشأن إعادة إعمار أوكرانيا (روما، ١٠-١١ تموز/ يوليه ٢٠٢٥). كما يقوم اتحاد عمال المعادن التابع لاتحاد أصحاب العمل في أوكرانيا، بدراسة العقبات القانونية التي تحد من وصول النساء إلى الوظائف في مجال التعدين، ويعمل على مواءمة الإطار القانوني الأوكراني مع معايير العمل الدولية.

١٨. ووضعت رابطة منظمات أصحاب العمل في أوكرانيا برنامجاً تدريبياً من تسع وحدات لتزويد الشركات بالمعرفة والأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة عند اعتماد حلول تعتمد على الطاقة المتجددة. ويشمل البرنامج مجموعة واسعة من التقنيات، بما في ذلك الغاز الحيوي والميثان الحيوي والمضخات الحرارية الأرضية، بالإضافة إلى الطاقة الشمسية. وبالتوازي مع ذلك، أُجريت عمليات تدقيق سريعة للطاقة في ثلاث شركات بهدف تقييم نُظمها الحالية للطاقة وتقديم توصيات عملية للانتقال إلى الطاقة الخضراء. وحتى الآن، استفادت أكثر من ١٨٥ شركة من خدمة مكتب المساعدة للطاقة الخضراء التي أطلقتها الرابطة.

١٩. وقام اتحاد أصحاب العمل في أوكرانيا بتطوير دورات تدريبية وأدوات عملية لمساعدة الشركات على تصميم وتنفيذ سياسات داخلية فعالة تهدف إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة العمل، كما قام بتوسيع منصته الرقمية "Razom for Ukraine" (معاً من أجل أوكرانيا). وبالتوازي مع ذلك، أطلق الاتحاد مبادرات توعية موجهة تهدف إلى تعزيز تنفيذ القانون رقم 4219-IX بشأن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

◄ معلومات محدثة بشأن حشد الموارد لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا الوسطى

٢٠. وفقاً للقرار الذي اعتمده مجلس الإدارة في دورته ٣٤٤، تواصل منظمة العمل الدولية تقديم المساعدة التقنية إلى الهيئات المكونة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز، في المجالات المواضيعية المحددة في التقارير السابقة والمقدمة إلى مجلس الإدارة. ويتم الحفاظ على هذا الدعم من خلال فريق الدعم التقني للعمل اللائق والمكتب القطري لأوروبا الوسطى والشرقية في بودابست والمكتب القطري التابع لمنظمة العمل الدولية لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في موسكو، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع التعاون الإنمائي في الإقليم الفرعي. وتواصل برامج التعاون التقني معالجة مجموعة واسعة من الأولويات، بما في ذلك تعزيز معايير العمل وتحسين نُظم الحماية الاجتماعية وتطوير سياسات شاملة تراعي الفوارق بين الجنسين. وتظل المشاريع الجارية في مجالات السلامة والصحة المهنيتين وممارسات الأعمال المسؤولة في سلاسل التوريد والإمداد والحوار الاجتماعي واقتصاد الرعاية، في صميم الأنشطة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية في المنطقة.

◄ وضع موظفي منظمة العمل الدولية

٢١. بشكل عام، لم يتغير وضع موظفي منظمة العمل الدولية في مكاتبها المختلفة، ولا تزال طرائق عملهم كما هي إلى حد كبير كما أشير إليه في التقارير السابقة. وفي أوكرانيا، أدى تدهور الوضع الأمني إلى تفاقم ظروف العمل الصعبة بالفعل، مما أثر سلباً على معنويات الموظفين وصحتهم النفسية. ورغم ذلك، يواصل الفريق العامل في أوكرانيا أداء عمله، غالباً في ظل الإرهاق ونقص النوم، بصمود والتزام حتى في هذه الظروف الاستثنائية. وفي مواجهة هذا الوضع، اتخذ المكتب تدابير تشمل على وجه الخصوص منح الموظفين المحليين إجازة خاصة حتى نهاية العام وإصدار خطابات دعم، بما يتوافق مع الممارسة المتبعة على نطاق الأمم المتحدة، لتمكين الموظفين الرجال من السفر إلى الخارج خلال إجازاتهم وتسهيل معالجة طلبات سداد النفقات الطبية المتعلقة بالصحة العقلية والدعم النفسي.

٢٢. وقد انتقل المكتب إلى مكان أكثر اتساعاً في نفس المبنى من أجل استيعاب فريق متزايد العدد يبلغ عدد أعضائه حالياً ٢١ موظفاً. وفي ظل القيود المالية الحالية، تُبذل الجهود لتخصيص الموارد المعتمدة سابقاً في الميزانية العادية لدعم الأنشطة المخطط لها.

◄ مجالات تدعو إلى مزيد من العمل

٢٣. يواصل المكتب التعاون بنشاط مع شركاء التعاون الإنمائي من خلال عقد اجتماعات ثنائية مع السفارات والمنظمات الشريكة في أوكرانيا، وإعداد مذكرات مفاهيمية للمشاريع لدعم تنفيذ استراتيجية منظمة العمل الدولية للتعاون الإنمائي من أجل أوكرانيا خلال الفترة الانتقالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، وإجراء مناقشات مستمرة مع شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية لتعزيز المبادرات في إطار الاستراتيجية المتبعة. وبالتوازي مع ذلك، تُبذل الجهود لتصميم البرنامج القطري للعمل اللائق للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩ بالتعاون مع الهيئات المكونة الثلاثية في منظمة العمل الدولية، واستعراض النتائج التي تحققت في إطار التعاون الجاري وتحديد الأولويات للسنوات الأربع المقبلة. كما يعمل المكتب على إبرام اتفاقية مع البلد المضيف، مما سيسمح بزيادة قدراته التشغيلية بشكل كبير.

◄ مشروع القرار

٢٤. في ضوء آخر المستجدات في أوكرانيا والواردة في الوثيقة GB.355/INS/12(Rev.1) والقرار المتعلق بعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا من منظور ولاية منظمة العمل الدولية، الذي اعتمده مجلس الإدارة في دورته ٣٤٤ (آذار/ مارس ٢٠٢٢)، ومع مراعاة المناقشات التي جرت في دورته ٣٥٥ والإرشادات المقدمة بهذه المناسبة، فإنّ مجلس الإدارة:

(أ) أحاط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة؛

(ب) أعرب مجدداً عن بالغ قلقه إزاء استمرار عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، بمساعدة حكومة بيلاروس، وإزاء أثر هذا العدوان على الهيئات المكونة الثلاثية في أوكرانيا - العمال وأصحاب العمل والحكومة المنتخبة ديمقراطياً - وعلى عالم العمل خارج أوكرانيا؛

(ج) حث الاتحاد الروسي مجدداً على وقف عدوانه بصورة فورية ودون أي قيد أو شرط وسحب قواته من أوكرانيا؛

(د) حث الاتحاد الروسي، تماشياً مع ما طلبته لجنة الخبراء في دورتها ٩٥ (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤)، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لاتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) واتفاقية الحماية من الإشعاعات، ١٩٦٠ (رقم ١١٥)، بما في ذلك حماية العمال من الإشعاعات المؤينة في إطار عملهم؛ ضمان الاستفادة الكاملة من الحماية المنصوص عليها في صكوك منظمة العمل الدولية المعمول بها؛

(ه) أكد من جديد دعمه الثابت للهيئات المكونة الثلاثية في أوكرانيا، وطلب من المدير العام أن يواصل الاستجابة لاحتياجات الهيئات المكونة في أوكرانيا وأن يوسّع جهود منظمة العمل الدولية في حشد الموارد، بما في ذلك في مؤتمرات المانحين الدولية المقبلة بشأن الإنعاش وإعادة الإعمار؛

(و) طلب من المدير العام الاستمرار في تعزيز جهوده المبذولة لحشد الموارد لصالح البلدان المتضررة الأخرى في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛

(ز) طلب من المدير العام أن يواصل رصد أثر عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا على عالم العمل، وأن يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته ٣٥٦ (آذار/ مارس ٢٠٢٦) تقريراً عن آخر المستجدات في ضوء القرار، بما في ذلك مواصلة مشاركة منظمة العمل الدولية مع هيئات الأمم المتحدة المعنية برصد انتهاكات حقوق الإنسان وأوضاع العمال المتضررين بشكل خاص من النزاع المسلّح.